PSYCHOLOGY AND EDUCATION (2024) 61(11): 306-320
ISSN: 1553-6939

Problems of Linguistic Terminology: Between Wavering Formulations and Anxiety of Use

Dr. Rabia Hammadi

University of M'sila (Algeria), E-mail: rabia.hammadi@univ-msila.dz

Received: 10/2024, Published: 11/2024

Abstract:

Modern linguistics, like other sciences, suffers from problems related to the availability of foreign scholarship to Arab researchers working on language and style, as well as the methodological methods that guarantee the follow-up of the rapid and amazing scientific development that the Western world is experiencing in various fields. Perhaps the most prominent of these problems is the "linguistic term" as it is a foreign product that was transferred to the consumption of the Arab reader as it was found in its source. There is no doubt that the relationship between the formulation of the term and its use is very strong, and ignoring it was among the reasons that led to what is called the crisis of linguistic terminology in Arab culture, where improvisation, misunderstanding, and the multiplicity of what corresponds to the same term... replaced the unification of efforts. These manifestations created chaos in linguistic terms and confusion in their handling and use. All of this invites us to ask a number of questions: Why does the Arab researcher encounter the chaos of using the same term? Wasn't the term originally based on agreement?

Does the cause of this disturbance go back to the Arabic language, on the pretext of its inability to keep pace with the development of sciences in Western cultures? Or is it essentially due to the Arab researcher in the Arabic language working on the Arabic language and its sciences? This research paper attempts to answer these questions and their ramifications.

Keywords: linguistic term, Semantic turmoil messes up terminology, Qatari fanaticism.

مشكلات المصطلح اللساني بين تذبذب الصياغة وقلق الاستعمال

د.ربيعة حمادي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر)، البريد الإلكتروني: rabia.hammadi@univ-msila.dz

الملخص:

تعاني اللسانيات الحديثة – كغيرها من العلوم – من مشكلات تتعلق في وضع ثمرات الدرس الأجنبي في متناول الباحث العربي المشتغل باللغة والأسلوب وكذا الطرق المنهجية الكفيلة بمتابعة التطور العلمي السريع والمذهل الذي يعيشه العالم الغربي في مختلف المجالات، ولعل أبرز تلك المشكلات التي يعترضها في ذلك هو "المصطلح اللساني" كونه نتاج أجنبي نقل إلى استهلاك القارئ العربي كما وجد في مصدره، وممّا لاشك فيه أن العلاقة بين وضع المصطلح واستعماله قوية جدا، وتجاهلها كان من بين الأسباب التي أدت إلى ما يسمى بأزمة المصطلح اللساني في الثقافة العربية حيث حلّ الارتجال ، وسوء الفهم ، وتعدد ما يقابل المصطلح الواحد... محل توحيد الجهود ، هذه المظاهر التي خلقت فوضى في المصطلحات اللسانية واضطربا في تناولها واستعمالها ، كل هذا يدعونا إلى طرح جملة من التساؤلات: لماذا يصطدم الباحث العربي بفوضى استعمال المصطلح الواحد ألم يكن المصطلح مبنيا أصلا على الاتفاق.

أعِلةُ هذا الاضطراب يعود إلى اللغة العربية بدعوى عجزها عن مواكبة تطور العلوم في الثقافات الغربية أما مرّده من الأساس إلى الباحث العربي في اللغة العربية المشتغل باللغة العربية وعلومها هذه الأسئلة وما يتفرع عنه تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة عليه.

الكلمات المفتاحية: المصطلح اللساني، الاضطراب الدلالي فوض المصطلحات، التعصب القطري.

1-مقدمة:

المصطلحات هي مفاتيح العلوم، على حد تعبير الخوارزمي وقد قيل إن فهم المصطلحات نصف العلم. ومن يقتفي آثار العرب القدامى أو حتى المحدثين يدرك الأهمية والعناية التي منحوها للمصطلح. كذلك الشأن في الدراسات الغربية وأبسط مثال على ذلك الشبكة العالمية للمصطلحات في فينا بالنمسا التي اتخذت شعار "لا معرفة بلا مصطلح" واللغة وعاء المعرفة والمصطلح هو الحامل للمضمون العلمي في اللغة، فهو أداة التعامل مع المعرفة وأسس التواصل في مجتمع المعلومات وفي ذلك تكمن أهميته ودوره، وأولى المصطلحات بالفهم والإفهام عناوين العلوم التي ينهمل فيها، فهي وعاء لما تتضمنه من موضوعات وإطار موسوما لما فيها من أفكار.

واللسانيات من العلوم التي تتشابك وتتداخل مع علم المصطلح، ونظرا لحداثة اللسانيات كمنتج غربي على الدراسات العربية، وقع إشكال المصطلح الأجنبي Linguisitiquie محل اختلاف وتباين وتضارب في الترجمات العربية خصوصا عنوانه فما بالك ما يحمله هذا الوافد الجديد من أفكار ونظريات جديدة عن الواقع اللغوي العربي.

من هنا استدعى الأمر الوقوف والنظرة من الثقب الضيق للواقع الذي آلت إليه اللسانيات العربية أو الثقافة العربية، التي باتت تتخبط في فوضى المصطلحات والارتجال والتضارب في الرؤى والأفكار التي منبعها —دون شك- التعصب القطري، ولا أدّل على ذلك من أنه وفي الوطن العربي توجد لهجات اجتماعية واقتصادية وجغرافية بجانب اللغة العربية الفصحى، مما يؤدي إلى تداخل بين هذه اللهجات واللغة الفصحى، وعلى الرغم من أن الفصحى هي لغة العلم والأدب ، وهي اللغة الوحيدة التي يُدّون بها تراث الأمة وتصاغ فيها المصطلحات العلمية والتقنية، إلا أن المعجمي أو المؤلف قد لا يعثر على مقابل بالعربية الفصحى لأحد المصطلحات، فيضطر إلى استعمال مقابل من لهجته الإقليمية.

فالعالم المصري حين يضع مصطلحات علمية او تقنية ، فإنه يختار من ذلك كلمة تستعمل في الفصحى المصرية ، في حين يقوم عالم جزائري بوضع مقابل آخر للمفهوم نفسه مستخدما كلمة تستعمل في العربية الفصحى الجزائرية، ومن هنا نجد أنفسنا أمام إزدواجية غير مرغوب فيها، قد تؤدي إلى صعوبة في فهم المطبوعات العلمية الصادرة في بلد عربي، وهو "ما من شأنه أن يجعل الاتصال ومتابعه العلوم أمرا عسيرا، كما يستهلك من إمكانيات اللغة العربية ما يستغل في بناء مصطلحات أخرى".[1]

لقد اعترف الدارسون اللغويين العرب بالتقصير والتأخر عن ركب اللسانيات الحديثة والمعاصرة، خاصة فيما يتعلق بوضع المصطلحات وضبطها، وهو أمر مرّده إلى واقع متأزم تشابكت في اذكاء فتيل نيرانه أسباب عدة جعلت المصطلح عقبة من عقبات تلقي اللسانيات لدى القارئ والمتلقي العربي.

من هنا لم يقف الباحثون مكتوفي الأيدي أمام هذا الواقع، بل راحو يبحثون عن الحلول والطرائق الكفيلة بسد الفجوة الحاصلة بين وضع المصطلح واستعماله أو ما يعرف بفوضى المصطلحات.

وهو ما استدعى منا الوقوف والتساؤل عن الأسباب الداعية لهذه الأزمة أو الفوضى المصطلحية التي يعيشها الدرس المصطلحي العربي، ومن هذه الأسئلة التي تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة عنها التالي:

- ما هي الأسباب التي أدت إلى تعدد المصطلح اللساني
- هل هذا التعدد الاصطلاحي ضروريا لعلم واحد
- كيف نحلل أزمة المصطلح اللساني العربي أتعود لعجز اللغة العربية على مواكبة الركب الحضاري العالمي أم لقصور الباحث المصطلحي العربي نفسه
- ما موقف المجامع اللغوية العربية والهيئات والمكاتب التابعة لها من هذه القضية
- وما هي الحلول والمقترحات للنهوض بالدرس المصطلحي العربي نحو العالمية

2- مفهوم المصطلح:

2-1-لغة:

كلمة مصطلح في اللغة العربية مصدر ميمي من المادة (ص.ل.ح) ولقد ورد في معجم لسان العرب لأبن منظور، أن مادة (ص.ل.ح): "هي الصلاح ضد الفساد"[2] وفي معجم مقاييس اللغة لابن فارس ورد أن "الصاد واللام والحاء أصل واحد يدل على خلاف الفساد"[3].

ويذكر أن أول معجم لغوي تناول مادة (ص.ل.ح) هو معجم تاج العروس للزبيدي حيث يقول: "والاصطلاح اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص"[4].

معنى هذا أن كلمتي (صلح) و (اصطلح) تدل على الاتفاق، وبين المعنيين تقارب دلالي فإصلاح الفساد بين القوم لا يتم إلا باتفاقهم ووئامهم.

2-2-اصطلاحا:

أورد الشريف الجرجاني في كتابه التعريفات تعريفا للاصطلاح يقول فيه هو: "عبارة عن اتفاق قوم على تسمية شيء باسم ما ينتقل موضوعه الأول وإخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما، وهذه المناسبة لا تكون دائما في المصطلحات، وقيل الإصطلاح: إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد، وقيل لفظ معين بين قوم معينين"[5].

كما عرفه أبو البقاء الكفوي في كتابه "الكليات": "الاصطلاح هو اتفاق القوم على وضع الشيء، وقيل: اخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد"[6].

ويلخص أحمد مطلوب الشروط الواجب توفرها في المصطلح والتي يمكن أن نستشفها من التعريفات السابقة في ما يأتي:

1- اتفاق العلماء عليه للدلالة على معنى من المعاني العلمية.
2- اختلاف دلالته الجديدة عن دلالته اللغوية الأولى.
3- وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة بين مدلوله الجديد ومدلوله اللغوي "العام".[7]

ويتناول علم المصطلح جوانب ثلاثة متصلة من البحث العلمي والدراسة الموضوعية وهي:[8]

أولا– يبحث في العلاقات بين المفاهيم المتداخلة:

مثل علاقات الجنس، النوع، الكل، الجزء، التي تتبلور في صورة منظومات مفهومية تشكل الأساس في وضع المصطلحات المصنفة التي تعبر عن تلك المفاهيم، وبهذا يكون علم المصطلح فرعا خاصا من علم المنطق وعلم الوجود.

ثانيا– يبحث في المصطلحات اللغوية والعلاقات القائمة بينها:

وسائل وضعها، وأنظمة تمثيلها في بنية علم من العلوم، وبهذا المعنى يكون علم المصطلح فرعا خاصا من فروع علم العدم Lexicalogy وعلم تطور دلالات الألفاظ semasialogy.

ثالثا– يبحث في الطرق المؤدية إلى خلق اللغة العلمية:

بصرف النظر عن التطبيقات العملية في لغة طبيعة ذاتها.

وبذلك يصبح علم المصطلح علما مشتركا بين علوم اللغة والمنطق والوجود والمعرفة والتصنيف، والإعلاميات، والموضوعات المتخصصة، فكل هذه العلوم تتناول في جانب من جوانبها التنظيم الشكلي للعلاقة المعتادة بين المفهوم والمصطلح.

3– علم المصطلح وخصائصه:

من المسلم به أن علم المصطلح في حقل الدراسات الحديثة، علم حديث النشأة ما يزال تحت الصنع وآخذ في التطور والنمو باطراد فهو –شأنه شأن علم النفس وعلم الإجتماع– قديم في غايته وموضوعه، حديث في منهجيته ووسائله. وفي الآونة الأخيرة زاد الاهتمام به أكثر فأكثر لأهميته من جهة، ولتشابكه مع مختلف العلوم اللغوية والتقنية من بهم أخرى وهو ما نستشفه من تعريفه الذي يعنى ب "الدراسة العلمية للمفاهيم وللمصطلحات التي تعبر عنها في اللغات الخاصة"[9] ويكمن هدف هذا العلم في توفير المصطلحات العلمية والتقنية الدقيقة التي تسير تبادل المعلومات والمعارف وغايته نشر المعرفة العلمية لإيجاد مجتمع المعرفة القادر على تحقيق التنمية الإنسانية الشاملة من أجل ترقية حياة الإنسان وتحقيق رفاهيته لهذا فإنه يعد عنصرا أساسيا من عناصر التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية لأي أمة من الأمم.

وذكر علي القاسمي* مجموعة من خصائص هذا العلم موجزها كالتالي:

- ينطلق علم المصطلح من تحديد المفاهيم العلمية ليصل بعدها إلى تقنين المصطلحات المعبر عنها.
- لا يعنى بالبحث في جذور المصطلح أو مفهومه أو تاريخه، وإنما بالوضع الراهن الذي يدل عليه المصطلح، أي يصف الواقع كما هو، فيعتمد على تحديد المفاهيم وعلاقاتها القائمة بوضع المصطلحات الدالة عليها.
- يتميز بالمعيارية، أي بضبط المعايير التي من شأنها توحيد المفاهيم والمصطلحات وتفادي تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد.
- يهتم بالشكل اللغوي المكتوب أكثر من الشكل الصوتي، أو بعبارة أخرى يختص باللغة المكتوبة.
- يختص علم المصطلح بالتعريف بحضارة الأمة وكذا علومها.

- هو فرع من فروع علم المعجم أو ما يسمى بعلم المفردات الذي يعنى بدراسة الألفاظ من حيث اشتقاقها وبنيتها ودلالتها الاصطلاحية والصياغية التي تتألف منها هذا من جهة، ومن جهة أخرى لعلم تطور دلالات الألفاظ (sémasidagie) كما يبحث في الطرق العامة المؤدية إلى خلق لغة علمية.
- علم المصطلح علم مشترك بين عدة علوم منها: المنطق وعلم الوجود، وعلم المعرفة، والتوثيق والتصنيف والإعلاميات، وحقول التخصص العلمي ولهذا يطلق عليه "علم العلوم".[10]
- يتيح توفير المصطلحات العلمية وغيرها لتبادل المعلومات والخبرات والمعارف.
- يتميز بتأدية الوظائف التعبيرية التواصلية بين الأمم والشعوب له تأثير خاص على مختلف العلوم والميادين ويتجلى هذا في :
- تكاثر العلاقات الدولية السياسية منها والاقتصادية وحتى الثقافية.
- من خلاله شهدت مختلف العلوم تطورا غير مألوف جراء خلق عدد هائل من المفاهيم والمصطلحات الجديدة.
- يعد جسرا لنقل المعارف والخبرات بين المجتمعات للتبادل العلمي والثقافي والتجاري.
- تطوره السريع وانتشاره الواسع عبر وسائل التواصل يسمح لجميع الفئات المجتمعية باستيعابه وتداوله على نطاق واسع.

4- المصطلح من منظور اللسانيات العربية:

تعد اللسانيات ضرب جديد من ضروب الدراسات اللغوية، شهدت حركات نهوض وتجدد لدى الأروبيين واتخذت أشكالا متعددة وسلكت مسالك جديدة في الرؤى والأفكار انبثق عنها العديد من المدارس الأوروبية والأمريكية التي غيرت بأفكارها مسار الدرس اللساني في الحديث والمعاصر.

ومن هذا الصعيد أدرك اللسانيون العرب المحدثون أهمية هذا العلم، وضرورة الإلمام بأسبابه إلماما واسعا، والإحاطة بنتائجه إحاطة شاملة بغية تقويم العمل اللغوي العربي القديم فاختلفت المشارب والاتجاهات التي تبنت هذا العلم الجديد مما انجر عن هذا الاختلاف والتباين اختلاف وتباين أيضا في ترجمة المصطلح الحامل لعنوان هذا العلم (Linguistique).

وعلى حد قول أحد الباحثين فقد بلغت المصطلحات المعربة والمترجمة لهذا العلم ثلاثة وعشرين مصطلحا منها: علم اللغة وعلم اللسان وعلم اللغويات وعلم اللغة العام والألسنية واللسانيات والدراسات اللغوية وغيرها.[11]

وقد كان مبدأ الاختلاف قائم حول تسمية هذا العلم فأدى الاشتغال بعنوانه دون مضمونه إلى ضياع غير من الجهود التي كان الأولى أن تستثمر في إيضاح وتيسر وتقبل هذا الوافد الجديد لدى المتلقي العربي.

وكما نعلم أن المصطلح في الأساس مبني على "الاتفاق" لهذا إذا كان المراد من المصطلح وحده لغوية خاصة اتفق عليها عدد من العلماء والمفكرين من حيث اللفظ ومن حيث المعنى، فكيف يفهم هذا الاتفاق على أساس أن الاتفاق شكل من أشكال القبول والاطمئنان ونمط من الإجماع الحاصل بين العلماء على اختيار هذه الصيغة دون تلك، إلا أنه وفي كثير من الأحوال لم يتقيد به اللسانيون العرب وبات الاجتهاد الخاص منطلق كل عالم لوضع المصطلح.

ضف إلى ذلك أن اللسانيات الحديثة تؤكد على أن مهمة اللغوي والمعجمي تنصب على وصف الاستعمال اللغوي للمصطلح لا على تصويبه أو تقويمه أو تقريره، وهذا ما يحيلنا للإضطراب الذي شهده المصطلح اللساني في الآونة الأخيرة والذي بات يؤرق الباحثين اللغويين العرب.

5- شيوع المصطلح اللساني في الوطن العربي:

ونحن نتكلم عن قضية جد حساسة تمس هذا المصطلح اللساني فهذا يحيلنا بالضرورة إلى البيئة المنشغلة به، فالوطن العربي توجد به عدة لهجات اجتماعية واقتصادية وجغرافية بجانب اللغة العربية الفصحى، هذا التعدد اللهجي ألفى بضلاله على المترجمين اللغوين أنفسهم فبات تعدد البيئات مطية لتعدد الترجمات فكانت الترجمات تقترب أحيانا وتبتعد أحيانا أخرى وفقا لوجه نظر كل مترجم وثقافته ومدى معرفته لطبيعة الحقل العلمي المخصص له هذا المصطلح أو ذاك، ولا أدل على ذلك من المصطلح "اللسانيات" نفسه الذي عرف ترجمات متعددة ففي سوريا ولبنان مثلا يطلقون عليه (الألسنية) و (علم اللسان) للدلالة على الحرفة، بينما في مصر والعراق يطلقون عليه (علم اللغة)، وهناك من يطلق عليه اسم (علم اللسان) وهذا في المغرب، أما الجزائر فكان شائعا بمصطلح اللسانيات.[12]

كما مسّ هذا التعدد الترجمي جانب التأليف، إذ نجد عبد الواحد رافي قد استخدم مصطلح (علم اللغة) في كتابه "علم اللغة" الصادر سنة 1946م. كذلك الحال عند محمود السعران الذي عنون كتابه الشهير ب "علم اللغة مقدمة للقارئ العربي" وكذلك الحال بالنسبة لكمال بشير، ويذكر عبد السلام المسدى في كتابه "قاموس اللسانيات" مصطلحات (علم اللغة) التي استخدمها العلماء المحدثون وهي كالآتي:[13] 1- اللاذفويستيك، 2- فقه اللغة، 3- علم اللغة، 4- علم اللغة الحديث، 5- علم اللغة العام، 6- علم اللغة العام الحديث، 7- علم فقه اللغة، 8- علم اللغات، 9- علم اللغات العام، 10- علوم اللغة، 11- علم اللسان، 12- علم اللسان البشري، 13- علم اللسانة، 14- الدراسات اللغوية الحديثة، 15- النظر اللغوي، 16- علم اللغويات الحديث، 17- الدراسات اللغوية المعاصرة، 18- اللغويات الجديدة، 19- اللغويات، 20- الألسنية، 21- الألسنيات، 22- اللسينات، 23- اللسانيات.

هذا عن مصطلح (علم اللغة) الذي لقى انتشارا واسعا في كليات الآداب بمصر، في حين انتشر مصطلح اللسانيات عند دول المغرب العربي.

ويعود هذا التعدد في المصطلحات —كما ذكرنا سابقا- إلى اختلاف المترجمين والناقلين للغات المختلفة إلى اللغة العربية.

ورغم الجهود الكبيرة التي بذلها المصطلحيون العرب المحدثون في سبيل ربط المصطلح بمفهومه الحقيقي لا يزال المصطلح اللساني في تشابكاته المختلفة مع المترجمة الحاضنة له بميع في الإضطراب والفوضى، وهنا يشير عبد الرحمن الحاج صالح إلى هذه المشكلة قائلا: "يتصف البحث العلمي في اللغة العربية في زماننا هذا بصفات جد سلبية، بالإضافة إلى ما يعرفه العصر من تكنولوجيا حديثة تطبق على البحوث اللغوية بنجاح تام في البلدان الراقية، ويعرف كل واحد البطء الذي يسير به وضع المصطلحات وإقرارها وحرفية هذا العمل وفرديته، ومشكل ذيوع هذه لمصطلحات في الاستعمال"[14].

6- أزمة المصطلح اللساني في الكتابة العربية:

على الرغم من اعتزازنا بلغتنا العربية بوصفها أقدم اللغات العالمية وأثراها لفظا ودفها عبارة، قاربنا مع ذلك نواجه داءا أفحل في الانتشار في مضمار المصطلحات خاصة منها اللسانية وأنهك كاهل الدرس المصطلحي في وطننا العربي "فصار دأب الدراسات اللسانية، ولا سيما في السنوات الأخيرة التعبير عن "أزمة" في المصطلح اللساني، أو الإشارة على أنه عقبة، أو الجأر بالشكوى من واقعة واستخدامه عند الباحثين"[15].

ومعنى ذلك أن المصطلح قد فقد أهم خصيصة من خصائص الاصطلاح وهي ضرورة بنائه على الاتفاق والتوحد وعدم التعدد التي بسببها سمي المصطلح مصطلحا.[16]

فنحن حين نستقرئ واقع المصطلح اللساني نجده غير مرض ومخالف للمألوف والمعهود وهي القاعدة التي يبني عليها المصطلح وسرد ذلك دون شك إلى عدم وجود منهجيته دقيقة في الترجمة إلى جانب العفوية والتعصب القطري الذي قاد إلى كثير من التشتت والاضطراب.

وعلى اعتبار أن أي منظومة اصطلاحية لأي علم من العلوم مقرونة برصيدها من المصطلحات التقنية والعلمية، إلا أنه – ومع الأسف- في الدراسات اللسانية العربية لا تزال بعيدة عن تحقيق هذه الغاية، وهو ما يؤكده عبد السلام المسدي في قوله: "ولا يزال التأليف المعجمي في المصطلحات الحديثة لهذا العلم في طور التكوين إذا ما قورن بما صدر من معجمات وموسوعات بغير اللغة العربية".[17]

ونتجه لهذا الوضع ظهرت حركة الترجمة منذ الستينات من هذا القرن حاملة معها زخما هائلا من المصطلحات الناتجة عن التطور المذهل الذي تشهده اللسانيات العربية دون غيرها من لغات العالم، فكانت حركة الترجمة حينئذ واسعة النطاق، غير أنها تمت بطريقة عشوائية فردية يعوزها الموضوعية والتنظيم والتدقيق، إذ لجأ فيها كل باحث إلى اقتراح قائمة المصطلحات بشكل فردي دون الاعتماد في ذلك على طريقة أو منهجية مدروسة في وضع المصطلحات، وكان نتجه لذلك "استعمال المصطلح في أكثر من مفهوم أو إطلاق أكثر من مصطلح على المفهوم الواحد"[18].

ونسرد هنا بعض النماذج من المصطلحات الأجنبية التي وضعت لها مقابلات عربية كثيرة جعلت من المصطلح اللساني يعاني التضخم وصعوبات في الصياغة:[19]

مصطلح synchronic: ← مقابلة العربي متزامن، تزامني، وصفي، متعاصر، متفاوت، آني، ثابت، سنكروني، مستقر، أفقي.

مصطلح Diaachronic: ← مقابلة العربي تطوري، متعاقب، تاريخي، زماني، تعاقبية.

مصطلح Affricate: ← مقابلة العربي الإنفجاري، الاحتكاكي، شديد، مزجي، مركب، رخو.

كذلك الشأن بالسنة لمصطلح (فنولوجي) فهناك من الدارسين من ذهب إلى تعريبه إلى (فنولوجيا) ومنهم من عبر عنه بمصطلح (علم الفرنميات) مما أوقع اللسانيات العربية في مشكل المشاكل بسبب هذا التعدد الترجمي الذي من شأنه أن يقف عقبة أمام مسار تقدم العربية والنهوض بها، ويؤدي حتما كذلك إلى القطيعة الثقافية والعلمية بين مشرق الوطن العربي ومغربه.

7-أسباب وجود أزمة في المصطلح اللساني:

يشير أحمد مختار عمر بحث له موسوم ب "المصطلح الألسني وضبط المنهجية" إلا أن مشكلة وضع المصطلح تعود إلى عدم الانضباط والتحكم من قبل الجهات المسؤولة عن وضع المصطلح، وقد عدد جملة من الأسباب التي تقف عائق أمام صناعة المصطلح اللساني العربي بصورة صحيحة ودقيقة وهي كالتالي:[20]

7-1- تضارب المصطلحات اللسانية الحديثة بالمصطلحات القديمة:

التي لم يراع في وضعها المواصفات الضرورية، فجاءت مختلفة من عدة جهات مثل:

أ-استخدام المصطلح الواحد في أكثر من مفهوم.

ب- اطلاق أكثر من مصطلح على المفهوم الواحد.

ومثال ذلك وجود مصطلحات مخالفة لما اتفق عليه في المصطلح التراثي، كتقسيم الاسم إلى متصرف وغير متصرف، إذ ترجم المسدي مصطلح diptote ب (ثنائي الصرف) في حين ترجمة عبد الصبور شاهين ب (ذو حالتين عربيتين) (غير متصرف).

7-2- تعدد مصادر وضع المصطلح:

والمتمثلة في (المجامع اللغوية والعلمية، الهيئات والمنظمات واتحادات علمية ومهنية وصناعية...)، وافتقار عنصر التنسيق فيما بينها في شأن وضع المصطلحات، بالرغم من وجود ما يسمى بمكتب تنسيق التعريب في العالم العربي الكائن بالرباط ومقره الحالي بتونس، ويتجلى هذا التضارب الاصطلاحي بشكل واضح في المنتديات والمؤتمرات اللسانية التي تفتقر إلى منهجية واضحة وخطة موحدة تسير عليها نحو التنفيذ والتفعيل في القرارات.

فمعظم الدارسين صار يفضل ما استعمله هو أو ما ابتدعه دون الالتفات إلى توحيد المصطلحات ومراعاة شيوعها أو موافقتها خصائص العربية، ويظهر ذلك بشكل أخص لدى الدارسين المحدثين العائدين من الدراسة في الدول الأجنبية.

7-3-مشكلة تتعلق باللغة واللغات المنقول عنها المصطلح:

يضرب أحمد مختار عمر مثالا على ذلك بمصطلح phonology، phonetics اللذان اتخذا – حسب رأيه- عدة تغييرات على الرغم من كثرة ترددهما في الإنجليزية، فوقع الاختلاف عند الغرب لنقل الاختلاف إلى الدراسات اللغوية العربية، فاستعمل اللسانيون العرب مفهوم هذين المصطلحين كل حسب دراسته وممارسته الألسنية دون مراعاة البعد الدلالي للمصطلحين.

إلى جانب هذه الأسباب هناك أسباب أخرى تعمق الأزمة أكثر فأكثر وتوسع الفجوة بين وضع المصطلح وتوظيفه منها:[21]

أ– لجوء كثير من اللسانيين إلى المصطلح الأجنبي وحده حيث يسعفهم بما يبتغون، أو إلى المصطلح الأجنبي وإلى جواره مرادفة بلفظ عربي تواخيا للدقة وأمنا من اللبس والغموض.

ب– عدم التقيد في معرفة دلالة المصطلح بين الدرس اللساني والدرس اللساني الحديث، تمثيلا مصطلح Point of Articulation: يقابله: مكان النطق، مخرج النطق، فالمقابل الثالث ملتزم فيه المقابل التراثي، أما المقابلان الأول والثاني ملتزم فيها الترجمة.

ج– الافتقار إلى الدقة في وضع المصطلح لعدم فهم ما يعبر عنه.

د– استخدام مصطلحات قديمة بمعنى جديد مما يؤدي إلى اللبس بين المعنى القديم والمعنى الجديد.

هـ– البطء في وضع المصطلح، مما يحتم بضرورة استعمال المصطلح الغربي كما هو بحكم لا وجود لمقابل عربي.

و– اللجوء إلى تعريب المصطلحات اللسانية خاصة تلك المركبة من لفظين أو كلمتين، حيث يفضل اللفظ المعرب على المركب من كلمتين، وإذا كان لا بد من تجنب التعريب واللجوء إليه تأخر الحلول وذلك لإبعاد الدخيل عن اللغة العربية.

إضافة إلى غياب تدريس هذا العلم –علم المصطلح– في الجامعات العربية، أو بالأصح تغيب دور الطلاب في الإسهام في إقرار المصطلحات رغم الدعوات والنداءات التي كثرت حول ضرورة الاهتمام بهذا العلم وتدريسه في الجامعات والمعاهد العلمية المتخصصة لغة تفعليه في الحياة العملية لقياس مدى جودته أو رداءته.

إلا أن البحث في المصطلحات بات حبيس أروقة المجامع والهيئات دون أن ينتقل إلى قاعات التدريس لاختبار مدى قدرتها على الاستقرار والشيوع.[22]

كل هذه الأسباب وغيرها تجعل من المصطلح اللساني مشكلة تنوء بثقلها على كامل المصطلحين واللغويين على السواء.

7–4–دعوات توحيد المصطلح اللساني ودور "مكتب تنسيق التعريب" في ذلك:

من الطبيعي أن تكون مشكلة المصطلح اللساني مزدوجة لدينا، فالمضمون ليس من إبداعنا، والمصطلح ليس من لغتنا، ومن أجل هذه المشكلة تأسست المجامع العربية، واضطلعت مؤسسات علمية بمهمة رصد المصطلحات المتعددة المفهوم الواحد من أجل اختيار أنسبها وأقربها للاستعمال تنمية للغة العربية من جهة ووصلها بالحضارات العالمية السائرة نحو الرقي والتقدم من جهة أخرى.

فقد شكلت كل دولة عربية مجمعا لغويا أو لجنة للترجمة والتعريب تعنى بوضع المصطلحات العلمية والتقنية، وهكذا ظهرت مجامع وأكاديميات لغوية وعلمية في دمشق والقاهرة وبغداد وعمان والرباط وتونس والرياض والخرطوم والجزائر وطرابلس، وراحت هذه المجامع تعمل منفصلة مدة طويلة، حتى تنبهت إلى مخاطر ذلك فأسست اتحادا لها.[23]

والمقام هنا لا يتسع – بحكم محدودية البحث– للتطرق لتاريخ هذه المجامع ولا للأدوار والمهام والجهود التي تبذلها في صناعة المصطلحات وإنما توفره فقط في القضايا التي عالجها مكتب تنسيق التعريب وسعيه الحثيث جنبا إلى جنب مع المجامع اللغوية، وكذا اتحادها لتنظيم الاتصال وتنسيق الأهداف وتفعيل الجهود بما يخدم قضايا اللغة العربية. إذ كيف نجد لإشكالية المصطلح في الثقافة العربية حلا، مالم نسخر الجهود لذلك

8–دور مكتب تنسيق التعريب في بناء المصطلحات:

تأسس المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي ليكون مقره الرباط وتشرف عليه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم حيث وافق المجلس التنفيذي للمنظمة على نظامه الداخلي ولائحته الذي حدد أهدافه وهيكله التنظيمي وميزانيته.[24]

وقد عهدت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التابعة لجامعة الدول العربية إلى مكتب تنسيق التعريب مهمة وضع خطة متكاملة لجمع المصطلحات العلمية والتقنية الموضوعة في شتى أقطار الوطن العربي وتنسيقها وتقديمها في صيغة مشاريع معجمية إلى مؤتمرات التعريب العربية التي تعقد بصورة دورية وذلك لدراستها وتوحيدها وتعميم استعمالها في جميع الأقطار العربية.[25]

كما يضطلع مكتب تنسيق التعريب بمهمة التخطيط لهذه المعاجم انطلاقا من الاطلاع على المعاجم الحديثة للمصطلحات الغربية وللبحث عن المفردات المناسبة لها في اللغة العربية.

ومن بين القضايا التي عالجها مكتب تنسيق التعريب، قضية صلاحية اللغة العربية للتدريس الجامعي ضمن بحث بعنوان "اللغة العربية وتحديات العصر" حيث ذكر أن اللغة العربية صالحة للتدريس الجامعي في العلوم الحديثة، لكن يلزم في هذا التدريس الإستعانة بلغة أجنبية.[26]

وقد طرح العقبات التي تقف حجرة عثرة في طريق التدريس باللغة العربية في التعليم العالي أو الجامعي، حيث لخصها في:[27]

1– عدم وجود المراجع العلمية باللغة العربية.

2– نقص المصطلحات العلمية والتقنية العربية واختلافها بين الدول العربية، فالمصطلح المعرب في مصر ليس نفسه المصطلح المعرب في الجزائر مثلا.

3– ضعف الأساتذة والطلاب الجامعيين الدارسين للمواد العلمية باللغة العربية.

4– تقصير الجامعات في ميدان البحث العلمي، والتي اقترحها المكتب ما يلي:

أ–تكوين المكتبة عن طريق توسيع الترجمة وتنويع الكتب العلمية.

ب– العمل على تعريب المصطلحات تماشيا مع تطور العلم.

ت– توحيد الكتب الجامعية في الدول العربية.

ث– تشكيل لجنة من الجامعات تشرف على ترجمة البحوث إلى لغة عربية سليمة.

كما أوصت مؤتمرات اتحاد الجامعات العربية كذلك بتعريب التعليم العالي ونذكر بالخصوص المؤتمر الرابع للاتحاد الذي عقد تحت شعار "تعريب التعليم العالي" في جامعة دمشق في الفترة من 2-1982/5/4م والذي شاركت فيه 36 جامعة عربية وألقى فيه عشرون بحثا حول تعريب التعليم العالي، فقد أوصى هذا المؤتمر المسؤولين العرب باستكمال تعريب التعليم العالي بجميع تخصصاته.

إضافة إلى إقرار مؤتمرات التعريب العشرة التي عقدها مكتب تنسيق التعريب بضرورة تولي الحكومات العربية مهمة تعريب لغة التعليم في مراحله كلها، خاصة مرحلة التعليم العالي في جميع تخصصاته ومواده وقد عقدت هذه المؤتمرات في الرباط 1961، والجزائر 1973، وطرابلس الغرب 1977، وطنجة 1981، وعمان 1985، والرباط 1988، والخرطوم 1993، ومراكش 1998، ودمشق 2002م، وشارك في كل مؤتمر من هذه المؤتمرات وفود تمثل حكومات الدول العربية والمؤسسات المعنية فيها خاصة وزارات التربية، ووزارات التعليم العالي، والمجامع اللغوية والعلمية والجامعات، والاتحاد العلمي العربي، والمنظمات والهيئات العلمية المعنية بالموضوعات المطروحة على المؤتمر وغيرها.[28]

ولعل في منجزات مكتب تنسيق التعريب والذي يصب في إطار منهجية واضحة لتوحيد المصطلحات العلمية ووضعها وما أقره من مبادئ في اختيار المصطلحات العلمية ووضعها، تلك الندوة التي عقدت في (18- 20 شباط/ فبراير 1981) بالرباط والتي تأتي على تلخيص جملة المقترحات التي ينادي المكتب بتفعيلها لدى الهيئات المعنية بوضع المصطلحات وهي إجمالا كالتالي:[29]

- وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد ذي المضمون الواحد في الحقل الواحد.
- تجنب تعدد المصطلحات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد، وتفضيل اللفظ المختص على اللفظ المشترك.
- استقراء وإحياء التراث العربي وخاصة ما استعمل منه أو استقر منه من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث وما ورد فيه من ألفاظ معربة.
- استخدام الوسائل اللغوية في توليد المصطلحات العلمية الجديدة (كالمجاز والاشتقاق وتعريب ونحت).
- تفضيل الكلمة التي تسمح بالإشتقاق على الكلمة التي لا تسمح به.
- تفضيل الكلمات العربية الفصيحة المتواترة على الكلمات المعربة والشائعة على النادرة أو الغريبة، إلا إذا التبس معنى المصطلح العلمي المعنى الشائع لتلك الكلمة.
- عند وجود ألفاظ مترادفة أو متقاربة في مدلولها، يسعى تحديد الدلالة العلمية الدقيقة لكل واحد منه، وانتقاء اللفظ العلمي الذي يقابلها.
- عند تعريب الألفاظ الأجنبية يراعى ما يأتي:

أ- ترجيح ما سهل نطقه في رسم الألفاظ المعربة عند اختلاف نطقها في اللغات الأجنبية.

ب- التغير في شكله حتى يصبح موافق للصيغة العربية.

ت– اعتبار المصطلح المعرب عربيا، يخضع لقواعد اللغة ويجوز فيه الاشتقاق والنحت، وتستخدم فيه أدوات البدء والإلحاق، مع موافقته للصيغة العربية.

ث– تصويب الكلمات العربية التي حرفتها اللغات الأجنبية واستعمالها باعتماد أصلها الفصيح.

ج– ضبط المصطلحات عامة والمعرب منها خاصة بالشكل حرصا على صحة نطقه ودقة أدائه.

ولا شك أن المساهمة في توحيد المصطلح اللساني، ليس مهمة هيئة بعينها أو مكتب أو مجمع أو ما شابه من الهيئات والمنظمات المعنية بشؤون المصطلح، إنما المساهمة تأتي بتضافر جهود الجميع.

مجامع وهيئات ومنظمات تعنى بالدرس المصطلحي برمته وننوه هنا شيء من الافتخار للجهود الفردية التي قام بها العديد من العلماء من مختلف الدول العربية كسوريا ولبنان وتونس ومصر وغيرها من خلال نخبة من الباحثين نذكر منهم: علي عبد الواحد وافي ومحمد مذكور وتمام حسان ومحمود السعران وعبد السلام المسدي ومحمد رشاد الحمزاوي وعلي القاسمي، حيث تركزت جهودهم على دراسة الألفاظ القديمة منها والحديثة وربطها بالمصطلحات الأجنبية الحاملة لمختلف العلوم التقنية منها والإنسانية، إلى جانب اهتمامهم بوضع المعاجم الخاصة فيها والعامة، في مختلف العلوم.

إضافة إلى سعيهم الحثيث للحد من فوضى المصطلحات انطلاقا من الفكرة التي تبناها علي القاسمي والتي أطلق عليها مصطلح "التوحيد المعياري" والتي تعني –حسب رأيه– "تخصيص مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد، وذلك بالتخلص من الترادف والاشتراك للنظر، وكل ما يؤدي إلى الغموض والالتباس في اللغة العلمية والتقنية"[30].

إن المساهمة في توحيد المصطلح اللساني، وخاصة إذا تمت بطريقة موحدة ومشتركة ستقضي حتما، على اللبس والغموض، وتضييق الفجوة القائمة بين وضع المصطلح واستعماله ولا يأتي ذلك إلا بتسخير أدوات البحث العلمي تسخير ملائما موجهين الاهتمام إلى ما تملكه اللغة العربية من إمكانيات، وصفها أقدم اللغات العالمية، وأثراها لفظا وأدفها عبارة وهي اللغة الوحيدة التي يدون بها تراث الأمة وتصاغ فيها المصطلحات العلمية والتقنية.

وهي قادرة كذلك على استيعاب المصطلحات العلمية والتقنية الأجنبية باستخدامها وسائل مختلفة منها: الوضع والارتجال والاشتقاق، والقياس اللغوي، والاشتراك اللفظي والتضاد والترادف، وتنويع الدلالة بين الحقيقة والمجاز، والاقتراض اللغوي والنحت وغيرها.

وهكذا يتضح من خلال هذا البحث أن "مشكلة المصطلح ليست مشكلة اللغة العربية بقدر ما هي مشكلة الانسان العربي فاللغة العربية قادرة على التعبير على كل الظواهر المستحدثة بدقة وكفاية، غير أن الانسان العربي، وأمام العجز عن اللحاق بالركب الحضاري والعلمي نجده يدعي قصور اللغة العربية عن صياغة المصطلح اللساني العربي الدقيق".[31]

وبهذه الصورة يتضح إذن، أن إمكانية تجاوز تذبذب صياغة المصطلح يكون يتجاوز المعيار الذاتي والنفسي للمصطلحي نفسه الذي يعمل من ذات نفسه فقط دون الاحتكام إلى معايير موضوعية، وهو ما يضعف استعماله في الممارسة العملية الفاعلة

وينتهي إلى قلق واضطراب في التناول المصطلحي، مما يبطئ حركية التنمية الشاملة التي تطمح إليها الشعوب العربية قبل الهيئات المعنية بتحقيق تلك الغاية.

9–خاتمة:

انتهى البحث إلى جملة من النتائج نوجزها في التالي:

- يعد المصطلح من القضايا الجوهرية في بناء أسس التنمية اللغوية عامة والعربية خاصة ورافد من روافد حضارتها.

- بحكم تشابكه –أي علم المصطلح– مع عدة علوم لغوية وتقنية ولد الاهتمام لدى الدارسين والباحثين فأنكبوا على دراسته والتأليف فيه.

- حظى المصطلح اللساني في حقل الدراسات اللسانية الغربية وحتى العربية بمكانة مرموقة ويتجلى ذلك من خلال مختلف البحوث المنجزة والمألوفة حوله.

- أكد البحث من خلال استقراءه لواقع المصطلح اللساني في اللسانيات العربية التذبذب والاضطراب والفوضى جراء مشكلة التعدد المصطلحي للمفهوم الواحد، ومرده –على أقل تقدير– للتصور الخاطئ للسانيات علما ومنهجا، وكذا الغياب التام للتنسيق بين المترجمين نتيجة التعصب الفطري.

- أكد البحث على جهود المجامع العربية والهيئات وتعرض المنجزات مكنب تنسيق التعريب، وجهوده نحو توحيد المصطلحات، حيث أصبحت قضية توحيد المصطلحات غاية وهدفا تضعه المجامع والهيئات والمؤسسات والمكاتب بمختلف فروعها نصب أعينها للوصول إلى تحقيقه.

- **مقترحات وتوصيات:**

- أضم صوتي إلى أصوات العلماء والدارسين المهتمين بالدرس المصطلحي في البلاد العربية، بضرورة تكثيف الجهود وتحفيز الهمم لدى المهتمين بهذا الحقل والذهاب بعيدا إلى وضع مصطلحات "ذات أصل عربي".

- لابد من الاهتمام بالدرس المصطلحي وإقراره كمادة تدرس في الأوساط التعليمية وكذا الجامعية وفاءا للغة العربية وما يزخر به من ثراء في المصطلحات العلمية عربية أو معربة صالحة للاستعمال الحديث، ودعوة لمسايرة النهج العلمي العالمي.

- ضرورة الإفادة من التكنولوجيا الحديثة في استقراء التراث القديم والحديث والمصطلحات الموضوعة لتكون أساسا لتنسيق المصطلحات وتوحيدها.

- وفي الأخير دعوة ملحة إلى حصر نتائج المؤتمرات والندوات والجهود المبذولة من قبل الهيئات والمجامع، في شكل بديليوغرافيا شاملة تنشر بشكل دوري بتاريخ انعقاد هذه المؤتمرات والندوات وتفعيل قراراتها لدى الجهات المعنية بالسياسية التخطيطية اللغوية في البلاد العربية.

10– قائمة المراجع:

1) ابن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، (د.ت)، (د.ط)

2) ابن منظور، لسان العرب، المؤسسة المصرية للتأليف والنشر، مصر، مادة (ص.ل.ح)، ج3

3) أبو البغاء الكفوي، الكليات، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، 1992

4) أحمد مختار عمر، المصطلح الألسني وضبط المنهجية، مجلة عالم الفكر، وزارة الإعلام، الكويت، المجلد 20، العدد 03، أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر، 1989

5) أحمد مطلوب، في المصطلح النقدي، المجمع العلمي العراقي، بغداد، 2002

6) بوطارق محمد الهادي، أحمد مدور، قراءة لقاموس المصطلحات اللسانية (فرنسي– عربي)، الملتقى الدولي الأول ي المصطلح النقدي، مارس 2011، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة

7) الشريف الجرجاني، التعريفات، المطبعة الخيرية المنشأة بجمالية، مصر، ط 1

8) عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية (...، أزمة المصطلح اللساني)، دار حمو رابي للنشر والتوزيع، 2008، عمان، الأردن، ط1

9) علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط2، 2019

10) عمر وكان، اللغة العربية وإشكالية المصطلح اللساني، في حوليات، كلية اللغة العربية العدد 05، 1995

11) فؤاد الطائي "اللسانيات والترجمة"www.foadtaee.blogfa.com.12/3.03.11

12) محمد أحمد قدور، اللسانيات والمصطلح، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، م8، ج4

13) محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2008

14) محمود فهمي حجازي، البحث اللغوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر

15) المرتضى الزبيدي، تاج العروس، دار ليبيا للنشر، المجلد الثاني، مادة صلح

16) مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي الحديث (02)، عالم الكتب الحديث، ط1، أربد، الأردن، 2003

17) مصطفى طاهرة الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي (نظرة في توحيد المصطلح واستخدام التقنيات الجديدة لتطويره)، الكتاب الثاني، عالم الكتب الحديث، ط1، الأردن، أربد

18) نور الهدى لوشن، مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001

19) وفاء كامل فايد، المجامع العربية وقضايا العربية من النشأة، إلى أواخر القرن العشرين، عالم الكتب الحديث ،2004

التهميش

[1] – مصطفى طاهرة الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي (نظرة في توحيد المصطلح واستخدام التقنيات الجديدة لتطويره)، الكتاب الثاني، عالم الكتب الحديث، ط1، الأردن، أربد، ص05.

[2] – ابن منظور، لسان العرب، المؤسسة المصرية للتأليف والنشر، مصر، مادة (ص.ل.ح)، ج3، ص348.

[3]– ابن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، (د.ت)، (د.ط)، ص303.

[4]– المرتضى الزبيدي، تاج العروس، دار ليبيا للنشر، المجلد الثاني، مادة صلح، ص205.

[5]– الشريف الجرجاني، التعريفات، المطبعة الخيرية المنشأة بجمالية، مصر، ط1، ص13.

[6]– أبو البقاء الكفوي، الكليات، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، 1992، ص129.

[7] – أحمد مطلوب، في المصطلح النقدي، المجمع العلمي العراقي، بغداد، 2002، ص8.

[8] – ينظر: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط2، 2019، ص308.

[9] – علي القاسمي: علم المصطلح، علي القاسمي، ص307.

[*] علي القاسمي: ولد بمحافظة الفارسية في العراق في 1942/05/31 تلقى تعليمه العالي في جامعات في العراق، مارس التعلم في أسقاع مختلفة من بلاد العالم العربية والعربية، يعمل حاليا مستشارا لمكتب تنسيق التعريب بالرباط حيث يقيم، للمزيد ينظر: علم المصطلح، علي القاسمي، ص839.

[10] – علي القاسمي، علم المصطلح، ص18.

[11] – ينظر: محمد أحمد قدور، اللسانيات والمصطلح، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، م8، ج4، ص8.

[12] – ينظر: محمود فهمي حجازي، البحث اللغوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص20.

[13] – نور الهدى لوشن، مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 33-34.

[14] – فؤاد الطائي "اللسانيات والترجمة"www.foadtaee.blogfa.com.12/3.03.11

[15] – عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية (...، أزمة المصطلح اللساني)، دار حمو رابي للنشر والتوزيع، 2008، عمان، الأردن، ط1، ص184-185.

[16] – المرجع نفسه، ص181.

[17] – ينظر: أحمد مختار عمر، المصطلح الألسني وضبط المنهجية، مجلة عالم الفكر، وزارة الإعلام، الكويت، المجلد 20، العدد 03، أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر، 1989، ص06.

[18] – بوطارق محمد الهادي، أحمد مدور، قراءة لقاموس المصطلحات اللسانية (فرنسي- عربي)، الملتقى الدولي الأول ي المصطلح النقدي، مارس 2011، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص364.

[19] – المرجع نفسه، ص364.

[20] – ينظر: أحمد مختار عمر، المصطلح الألسني وضبط المنهجية، ص14.

[21] – ينظر: عبد الحميد مصطفى السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ص184-185.

[22] – ينظر: علي القاسمي، علم المصطلح، ص239.

[23] – ينظر: المرجع السابق، ص282-293.

[24] – ينظر: محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2008، ص401.

[25] – ينظر: محمود فهمي حجازي، البحث اللغوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص107.

[26] – ينظر: وفاء كامل فايد، المجامع العربية وقضايا العربية من النشأة، إلى أواخر القرن العشرين، عالم الكتب الحديث ،2004، ص181، 182.

[27] – ينظر: علي القاسمي، علم المصطلح، ص153.

[28] – ينظر: علي القاسمي، علم المصطلح، ص154.

[29] – ينظر: المرجع نفسه، ص596.

[30] – ينظر: مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي الحديث (02)، عالم الكتب الحديث، ط1، أربد، الأردن، 2003، ص33.

[31] – عمر وكان، اللغة العربية وإشكالية المصطلح اللساني، في حوليات، كلية اللغة العربية العدد 05، 1995، ص103.